

مشروعات المبادرة
الأممقراطيات العربية وإصلاح
القطاع الأمني



آب/ أغسطس

٢٠١٢

أجهزة الأمن اللبنانية والسورية:
بصمة الانتداب الفرنسي

كونراد شتيلير*

"المشرق ملقى مر به كل شيء من أديان وجيوش وإمبراطوريات وسلع لكن شيئاً لم يتحرك"،
شارل ديغول**.

يشكل النظام الأمني للمشرق موضوعاً شائكاً في السياق الحالي. ففي لبنان ما زال ثقل الحرب الأهلية كبيراً بينما يستمر النشاط السياسي للميليشيات داخل البلاد وضد إسرائيل، وكلها عوامل تؤثر في هذا القطاع الذي يشهد تغييرات كثيرة. أما في سوريا، فيعطل كل من القبضة السياسية لعائلة الأسد وضبابية هياكل السلطة والبعد السلطوي للجهاز الأمني كل الجهود الرامية إلى تحقيق مزيد من الشفافية للدولة. وفي هذا السياق يحول كل من الهشاشة اللبنانية والتصلب السوري دون إصلاح ديمقراطي لهذا الجهاز الأمني في المنطقة.

ومصالح السجون بالإضافة إلى الهيئات المدنية التي تقوم بمراقبة كل هذه المؤسسات. والواقع أن هذه الوظائف التي كانت تنسب في الماضي إلى الدولة أصبحت اليوم توكل أكثر فأكثر للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة. وتبقى هذه القطاعات مترابطة ومتداخلة كما يقوم تطورها على الخيارات السياسية للسلطة الحاكمة. ففي البلدين نشأ هذا الجهاز الأمني نتيجةً للديناميكيات القديمة بين سلطة الانتداب والسكان المحليين، وبعد رحيل الفرنسيين كان أيضاً نتيجة للترابط بين الطوائف المحلية التي تفاقمت من جراء التأثير الأجنبي.

مع انعدام الاستقرار المستمر للحكومة اللبنانية والحركة الاحتجاجية القوية في سوريا نتساءل عن دور أجهزة الأمن وصلاحياتها والتداعيات المحتملة لأنشطتها وطبيعة مهامها وعلاقتها بالمواطنين وطريقة عملها. ومن أجل الإجابة عن هذه الأسئلة ينبغي القيام بتحليل نقدي للجهاز الأمني. لقد ورث كل من لبنان وسوريا هيكلاً أمنياً أسسته سلطة الانتداب في عقد العشرينات. ونعني بالجهاز الأمني جهازاً يضم الجيش والشرطة وشرطة الحدود والدرك وأجهزة المخابرات والمؤسسات القضائية

* كونراد شتيلير، حاصل على شهادة معهد الدراسات السياسية بباريس في الشؤون الدولية والأمن الدولي وعلى شهادة الدراسات العربية من جامعة وارسو.

** شارل ديغول، قائد المنتدب عام ١٩٣٠ لجيوش المشرق، في ل. ناشان، شارل ديغول، جنرال فرنسا، دار النشر كولبير، ١٩٤٤، عن موريس ألبور، الجيش الفرنسي ودول المشرق، ١٩٣٦ - ١٩٤٦، دار نشر المركز الوطني للبحث العلمي، باريس، ٢٠٠٠، ص ٣١٧.

عسكرية، ردًا على قتل مسيحيين. وقد شكل ذلك نقطة انطلاق السياسة الأمنية الفرنسية في المشرق. وبذلك أصبحت الأقلية المسيحية، ولاسيما الموارنة من أهم "زبائن" فرنسا والعامل الأساسي في إحكام القبضة الفرنسية على المنطقة. وبفضل هذا الدعم الفرنسي منح الباب العالي جبل لبنان الحكم الذاتي في عام ١٨٦١^٣. وبالتالي فمع الهيمنة المارونية على جبل لبنان تعزز الوجود الفرنسي في المنطقة وتطور من خلال النظام المدرسي^٤ وكذلك من خلال تنظيم البعثات الخيرية الكاثوليكية وتمارين الكوادر الفنية والمساهمة في الأعمال الخيرية للكنيسة الكاثوليكية وحضور القوات البحرية الفرنسية في المنطقة. كما ازدادت الاستثمارات الفرنسية في الشركات المحلية ولاسيما بين عامي ١٨٨١ و ١٩١٤ حيث أسهمت رؤوس الأموال الفرنسية في تمويل السكك الحديدية السورية والترامواي اللبناني وميناء بيروت وشركتي الغاز والماء ببيروت^٥ بالإضافة إلى عدد من المصارف^٦.

واستمرت هذه الاستراتيجية القائمة على الدفاع عن المصالح الفرنسية من خلال حماية المسيحيين حتى عام ١٩١٣، أي حتى انعقاد أولى أعمال لجنة الشؤون السورية^٧. إذ وضعت تلك اللجنة تعريفًا جديدًا لسوريا ضمت فيه^٨ جبل لبنان وولايتي بيروت ودمشق وجزءًا من ولاية حلب بالإضافة إلى متصرفية فلسطين^٩. وأصبحت المصالح الفرنسية في الشرق تضم تدريجيًا مواطنين مسلمين بعض

ما الذي تبقى من الحضور الفرنسي في الشرق الأدنى وما هي المواقف التي اتخذتها دول المشرق تجاه إرث عهد الانتداب فيما يتعلق بالنظام الأمني؟ وأخيرًا كيف أثر الوجود الفرنسي في دور الأقليات في أجهزة الأمن اللبنانية والسورية اليوم؟

ردًا على هذه التساؤلات سنتطرق في مرحلة أولى إلى أسس أجهزة الأمن المشرقية كما تم إرساؤها في عهد الانتداب الفرنسي، قبل أن نتطرق إلى تحليل لتطور هذا القطاع في ظل لبنان وسوريا بعد الاستقلال.

١. الانتداب الفرنسي وأصول الأجهزة الأمنية الحالية في المشرق

لقد كان وضع فرنسا كسلطة انتداب في المشرق جزءًا من سياسة هذا البلد الإمبريالية القائمة على تحقيق استراتيجية نفوذ خلال العهد العثماني من جهة، وعلى استراتيجية الحضور العسكري في المنطقة بدءًا من عام ١٨٦٠. ورغم أن ضباط المشرق كانوا قد سبق وخدموا في الجيش العثماني^١، لم ترتسم الملامح الهيكلية للنظام الحالي سوى خلال فترة ما بين الحربين العالميتين.

أ. بدايات الوجود الفرنسي في المشرق:

- سياسة النفوذ في عهد الإمبراطورية العثمانية

منذ نشأة العلاقات الثنائية مع الإمبراطورية العثمانية في القرن السادس عشر سعت فرنسا باستمرار إلى تعزيز موقفها وصون مصالحها في الشرق الأدنى. وقم نجحت في الانخراط اقتصاديًا وثقافيًا في المنطقة بفضل نظام معاهدات "الامتيازات" التي كانت تضمن "حماية كل المواطنين الأوروبيين المقيمين في الإمبراطورية" و"رجال الدين اللاتين المقيمين في المشرق"^٢. لم تكن التطلعات الفرنسية رسمية في البداية، لكنها كانت مصحوبة منذ عام ١٨٦٠ ببعثة

^٣ مع متصرف كاثوليكي ومجلس إداري يضم ١٢ ممثلًا للطوائف الست الرئيسية لجبل لبنان بانتخاب نسبي، انظر المرجع السابق، ص ٩.

^٤ استفاد ما بين ٦٥٠٠٠ و ٩٠٠٠٠ طفل من الدعم الفرنسي لهذا القطاع، انظر المرجع السابق، ص ١٢.

^٥ جاك توبي، فرنسا الإمبريالية، ١٨٨٠ - ١٩١٤، مجموعة سومان دوجوردوي، دار النشر ميغريليس، ١٩٨٢، باريس، ص ٢٧ - ٢٨.

^٦ لقد بلغت رؤوس الأموال الفرنسية المصدرة إلى هذا القطاع مستويات قياسية. فقد كانت تمثب حينها ٦٥,٩٣% من رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في صناديق حكومية عثمانية (أي ١,١٥ مليار فرانك من أصل ١,٩٥ مليار)، مما يجعل من فرنسا أول مقرض للإمبراطورية العثمانية، انظر فنسان كلواريك، مرجع سبق ذكره، ص ١٤.

^٧ أنشأها في نوفمبر/ تشرين الثاني ريمون بوانكاريه وموريس باليلوغ.

^٨ انظر المرجع السابق، ص ٥٣ - ٥٤.

^٩ وكان بعض أعضاء اللجنة لا يدعمون هذا المقترح.

^١ يوضح برنار فرنييه بهذا الصدد أن اثنين من الحكام الديكتاتوريين السوريين هم الزعيم والحناوي كانا قد بدأ مشوارهما العسكري في الجيش العثماني.

^٢ فنسان كلواريك، فرنسا والقضية السورية (١٩١٤-١٩١٨)، المركز الوطني للبحث العلمي، باريس، ٢٠١٠، ص ٨.

غورو إلى اختيار نظام "الإدارة المباشرة ذات الطابع العسكري"^{١٦}.

وبما أن الشبكات البريطانية في المنطقة كانت أكثر تطوراً من الشبكات الفرنسية، أصبحت فرنسا بصفتها سلطة انتداب تعتمد جزئياً على المساعدة البريطانية. ومن أجل تكريس سلطتها وتعزيز علاقاتها مع الأقليات المحلية فقد مارست سياسة تقسيم الأراضي إلى كيانات صغيرة تمثل دويلات تقوم على الانتماء الديني والعرقي. وأصبح المندوب السامي وهو أعلى كيان يمثل فرنسا يمسك بزمام سلطة الإدارات المحلية ويستمد مواردها من الجمارك. وقد عاشت الأراضي التي تمثل سوريا الحالية عدة مراحل من التقسيم. وفي ظل الانتداب الفرنسي كان النظام السياسي والإداري لدول المشرق على النحو التالي^{١٧}:

- أعلن لبنان الكبير^{١٨} الذي تحول عام ١٩٤٣ إلى دولة لبنان المستقلة
- تم ضم لواء الإسكندرون الذي كان يحظى بالحكم الذاتي إلى تركيا
- ضمت حكومة دمشق مدينتي حماة وحمص
- أصبحت حكومة حلب تمتد حتى الحدود الجديدة مع العراق وتضم المنطقة الشمالية الشرقية، أي الجزيرة^{١٩}
- على الساحل تحولت الأراضي العلوية إلى دولة العلويين^{٢٠}

^{١٦} بطرس ديب، تاريخ لبنان: من الأصول وحتى القرن العشرين، باريس، ٢٠٠٦، ص ٧٨١.

^{١٧} يوسف سليم تكلو، "القانون العام للدول المؤسسة للجامعة العربية"، في جيرار خوري ونادين معوشي، الدول والمجتمعات في المشرق العربي، بحثاً عن المستقبل، الأصول والمصادر، (١٩٤٥ - ٢٠٠٥). منشورات الأسبوع الدولي للدراسات حول الشرق الأوسط. إيكس أن بروفانس، حزيران/يونيو ٢٠٠٥، ص ٧٩.

^{١٨} في الأول من سبتمبر ١٩٢٠ كان الإعلان الرسمي. إذ ضم الجنرال غورو إلى جبل لبنان، المعقل التاريخي للموارنة، كلاً من وادي البقاع (بما فيه حاصبيا وراشيا وبعبك ومعلقة) بالإضافة إلى مدن بيروت وطرابلس وصيدا الساحلية.

^{١٩} تم الجمع بين حكومتَي حلب ودمشق في إطار الدولة السورية في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٢٥.

^{٢٠} بدءاً من عام ١٩٢٢ أصبحت الدوائر الإدارية للأراضي العلوية لدولة حلب ومنطقة دمشق جزءاً من اتحاد الدول المستقلة بسوريا. غير أنه تم حل هذا الاتحاد مع انفصال دولة العلويين عنه ودمج دولتي حلب ودمشق.

إهمالهما لفترة طويلة. فسعت فرنسا إلى استقطاب الأعيان المنتهين إلى الأقليات^{١٠} بكل الوسائل الممكنة. غير أن النخب السنية ظلت تتوخى الحذر إزاء العلاقات المتميزة بين فرنسا والموارنة وإزاء الصلاحيات التي كان هؤلاء يتمتعون بها.

- انتداب عصبة الأمم وسياسة التقسيم التقليدية (فرق تسد)

إن الانتداب^{١١} الذي منحته عصبة الأمم، بالإضافة إلى اختيار قوات التحالف^{١٢} للسلطة المنتدبة، أي لفرنسا كسلطة الوصاية على سوريا^{١٣}، كانت تضمن الشرعية القانونية للوجود السياسي والعسكري الفرنسي في الشرق الأدنى وتتوج الالتزام الفرنسي في المنطقة في ظل الإمبراطورية العثمانية. ففي هذه المنطقة التي تضم العديد من الطوائف ذات المصالح المتناقضة أحياناً نجحت الإدارة الفرنسية الجديدة في الاستفادة من الخصومات والطموحات المتباينة لسكان سوريا الكبرى.

لذا ورغم دعم الأقلية المارونية في جبل لبنان بقوة لفرنسا كسلطة انتداب جديدة، فإن بعض القوميين السوريين المعارضين لأي وجود أجنبي في بلاد الشام قد أعلنوا^{١٤} في أعقاب مؤتمر سان ريمو إقامة مملكة عربية سورية. غير أن حلمهم ضاع في معركة ميسلون^{١٥}، عندما أجبرت قوات الأمير فيصل على إعلان الهزيمة وتسليم السلاح وفرض الانتداب على السوريين بالقوة. كل هذه المقاومة قد دفعت بالجنرال

^{١٠} كانت الأقليات المعنية بالأولوية هي التالية: العلويون في طرابلس وحمص والشيعية في وادي البقاع وجنوب بيروت، والإسماعيلية في اللاذقية والجزائريون في دمشق وطبرية والدروز، انظر المرجع السابق ص ٥٤ - ٥٥.

^{١١} توجد القاعدة القانونية للانتداب في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم. الأمر يتعلق بمهمة "حضارية مقدسة" أي بالوصاية على "شعوب ما زالت عاجزة عن قيادة نفسها بنفسها" من الأمم المتقدمة".

^{١٢} في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٢٠ في سان ريمو.

^{١٣} كانت بلاد الرافدين وفلسطين تحت الوصاية البريطانية.

^{١٤} في ٣ تموز/يوليو ١٩٢٠.

^{١٥} حاربت القوات الفرنسية الجيوش العربية في ميسلون في تموز/يوليو ١٩٢٠. وهزم الجنرال غورو جيش الأمير فيصل.

في كل من السودان وموريتانيا والمغرب قبل مجيئه إلى المغرب.

وكانت قوات الاحتلال الفرنسية مكلفة بصفة خاصة بحفظ الأمن ومراقبة الحدود، وهي كانت تتألف من قوات من كل من الأراضي الفرنسية ومستعمرات فرنسا^{٢٢}. وكان الضباط الفرنسيون يشغلون مناصب في الإدارة الجديدة ويشاركون في وضع سياسة محلية وأمنية في مناطق انتدابهم^{٢٣}. وقد منح منصب المندوب السامي في السنوات الأولى إلى عسكريين ولعبت أجهزة المخابرات في المشرق دوراً جوهرياً. إذ هي كانت تضمن التواصل مع سكان الدول/ الأقاليم المختلفة وكانت تتدخل في "شبكة الضباط المنتشرين في شتى أنحاء البلاد وكانت مكلفة بمخاطبة القيادة في سياق مضطرب من جراء الانتفاضات والشغب. كما كانت هذه الأجهزة مكلفة مؤقتاً بمهام إدارية^{٢٤}". ففي المشرق أكثر من غيره من المناطق والأقاليم كان الجهاز الأمني يعتمد على الاستخبارات في سياق يجمع بين معارضة القوميين وتعدد الطوائف الدينية والعرقية في آن معاً. ورغم أن جزءاً من السكان الخاضعين إلى الوصاية كانوا يرفضون التعاون مع العسكريين معتبرين أن تفاقم البعد العسكري يتعارض مع روح الانتداب ومعناه، كانت أجهزة الاستخبارات تنجح في الحصول على المعلومات لاستباق الاحتجاجات على المستوى المحلي ولفك شفرة النظام الاجتماعي المعقد في المنطقة ولضمان تأمين السلطة واستمراريتها في نهاية المطاف. وفي عام ١٩٢٢ كان الجهاز يضم ٧٠ ضابطاً^{٢٥}. وهو كان الجهاز الوحيد الذي يغطي أراضي البلاد كاملة وكان يعتبر طرفاً قائماً بذاته في إطار سياسة الانتداب الفرنسية.

^{٢٢} لمزيد من المعلومات حول تكوين وتطور القوات الفرنسية من فرنسا ومستعمراتها انظر: موريس أليور، الجيش الفرنسي ودول المشرق، ١٩٣٦ - ١٩٤٦، دار نشر المركز الوطني للبحث العلمي، باريس، ٢٠٠٠.

^{٢٣} بالإضافة إلى التقسيم الإداري، كان هناك تقسيم عسكري: سوريا الشمالية، سوريا الجنوبية، الجزيرة، الأراضي الدرزية، الأراضي العلوية، انظر موريس أليور، الجيش الفرنسي ودول المشرق، ١٩٣٦ - ١٩٤٦، دار نشر المركز الوطني للبحث العلمي، ص ٢٦.

^{٢٤} جان دافيد مزراحي، مرجع سبق ذكره، ص ٨٦.

^{٢٥} انظر المرجع السابق ص ٨٨.

- أقام المندوب السامي بمرسوم دولة جبل الدروز التي حظيت بالحكم الذاتي عام ١٩٢٢.

ونرى أن هذا التقسيم جدير بالاهتمام فهو يستحق أن نتمهل لنمعن النظر فيما يعكسه. فهو يعكس في الواقع نظام انتداب ضعيف كان يسعى إلى تعزيز موقفه من خلال الأقليات الدينية. والواقع أن إقامة دولة لبنانية ككيان منفصل عن سوريا التاريخية جاء استجابة لمطالب أعرب عنها الموارنة في جبل لبنان وكان أيضاً بمثابة إهمال وتجاهل للقوميين السوريين الذين كانوا يعارضون الوجود الفرنسي في البلاد. من جهة أخرى، تم تقديم عملية التقسيم على أنها دفاع عن الخصائص المحلية، بيد أنها في الواقع كانت جزءاً من سياسة فرنسا الإمبريالية. إذ كانت فرنسا تخشى انتقال الأفكار القومية إلى مستعمراتها في شمال أفريقيا. أخيراً فإن الاستراتيجية الفرنسية القائمة على إضعاف السنة كانت تهدف إلى التحكم في هذه الطائفة ذات النفوذ الكبير. بذلك أخضعت فرنسا السوريين بطوائفهم المختلفة مع تقليص هامش تحركهم. ولا شك أن استمرار الطائفية هو من أهم النتائج المستدامة للسياسة الأمنية الفرنسية في المشرق.

ب. ترسيخ النظام الأمني الإمبريالي الفرنسي:

- الهيكل الأمني العسكري في خدمة سلطة الانتداب

كان النظام الأمني الذي طورته فرنسا في أراضي سوريا التاريخية يهدف إلى خدمة مصالح سلطة الانتداب وليس السكان المحليين. وكان السياق الثقافي متعدد الطوائف ومعارضة القوميين وبعض المشاكل المرتبطة بالميزانية كلها تحول دون تحقيق الطموحات الإقليمية الفرنسية. وبالتالي حاولت سلطة الانتداب الاستفادة من تجاربها الاستعمارية مع اللجوء إلى عسكريين فرنسيين في المغرب^{٢٦}. فعلى سبيل المثال، كان المندوب السامي الأول، الجنرال غورو، من المقربين إلى المشير ليوتي، وكان قد خدم

^{٢٦} من بين ضباط المخابرات كان ٥٥,٦% لهم خبرة في المستعمرات قبل مجيئهم إلى المشرق. جان دافيد مزراحي، نشأة دولة الانتداب، جهاز المخابرات والجماعات المسلحة في سوريا ولبنان في عقد العشرينات، منشورات السوربون، ٢٠٠٣، ص ١٩٥.

في مرحلة لاحقة قبل أن تعاد تسميته في عام ١٩٣١ بـ "الجهاز الخاص في المشرق". هذه التسمية الجديدة جاءت انعكاساً للتعديلات الهيكلية التي طرأت على الجهاز الأمني الذي سلم إلى السكان المحليين بعد رحيل الفرنسيين.

أخيراً تم تشكيل "القوات الخاصة في المشرق" والتي جاءت بمثابة المرحلة الأخيرة في إعادة هيكلة الهندسة الأمنية المشرقية. فقد أنشئ في عام ١٩١٦ "فيلق الشرق" لمحاربة العثمانيين، وهو كان يضم ٤٥٠٠ عنصر من اللبنانيين والسوريين والأرمن. وفي تموز/ يوليو ١٩٢٠ أعيدت تسمية هذا الفيلق بـ "قوات الاحتياط في المشرق"^{٢٨} ثم "القوات الخاصة في المشرق"^{٢٩} بعدها بعشر سنوات في آذار/ مارس عام ١٩٣٠. وتم تدريب المجندين في المدرسة العسكرية بحمص^{٣٠}. وحتى عام ١٩٤٣ كانت القوات السورية واللبنانية تخدمان تحت العلم نفسه. ومع انفصال هتين القوتين نشأ جيشا كل من سوريا ولبنان وكان الاثنان تحت سيطرة فرنسا حتى عام ١٩٤٥^{٣١}. ويوضح جان دافيد مزراحي أن "عنصر الأقليات ظل يشكل نواة أساسية للقوات الخاصة في المشرق"^{٣٢}. وكانت الأقليات من الطوائف الدينية والعرقية تمثل^{٣٣} ٢٨,٧% من سكان و٥١,٣% من تعداد القوات الخاصة في المشرق. وعلى العكس كانت الغالبية السنية تشكل ٥٧,٢% من السكان ولا تمثل سوى ٣٥,٧%^{٣٤} من الجهاز العسكري^{٣٥}.

^{٢٨} كانت هذه القوات تضم ٧٠٠٠ جندي في عام ١٩٢٤. انظر عادل فريحة، الجيش والدولة في لبنان: ١٩٤٥ - ١٩٨٠. المكتبة العامة للقانون وفقه القانون، لاريس، ١٩٨٠، ص ١٦٤.

^{٢٩} كانت تضم ٢٢٠٠٠ عنصرًا في عام ١٩٤٢. انظر المرجع السابق.

^{٣٠} نقلت هذه المدرسة إلى دمشق في عام ١٩٣٤، انظر المرجع السابق.

^{٣١} في ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٤٤ تم التوقيع على اتفاق ينص على نقل القيادة إلى اللبنانيين، وأصبح الاتفاق ساريًا بدءًا من الأول من آب/ أغسطس ١٩٤٥.

^{٣٢} انظر المرجع السابق ص ٤٣٦.

^{٣٣} العلويون ١٥,٧% من السكان و ٢٤,٤% من تعداد القوات، الأكراد ٦,٩% من السكان و ٤% من تعداد الأكراد، الشراكسة ١,٧% و ٥,٥%، الدروز ٣,٣% و ٦,٥%، الإسماعيلية ١% و ١,٩%، الأثوريون - الكلدانيون ٠,١% و ٩%. انظر جان دافيد مزراحي، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣٦.

^{٣٤} منهم ٢٩,٨% من سكان الحضر و ٥,٩% من البدو.

^{٣٥} جان دافيد مزراحي، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣٦.

أخيراً شكل الضباط الفرنسيون للجيش المحلي صورة مطابقة لصورة الجيش الفرنسي. وكان هؤلاء الضباط مسؤولين عن التدريب والتأهيل، كما كانوا يقودون قوات الدرك التي أعيدت هيكلتها بعد العهد العثماني. غير أن معرفتهم بالبلاد كانت محدودة ولم يكونوا مستعدين لتقاسم السلطة مع السكان المحليين. لذا فقد تعثر تسليم السلطة وتأخر كثيرًا.

- امتداد النظام الأمني استجابة لحاجات آنية

لقد تعين على النظام الأمني الذي وضعته سلطة الانتداب التكيف مع الظروف السائدة في المشرق. فقد طرأ العديد من التغييرات على هذا الجهاز في مرحلة أولى، ولاسيما بعد توغل جماعات مسلحة جاءت من الأراضي التركية. كانت هذه الجماعات بتفاوت أحجامها تشكل خطرًا حقيقيًا على سلطة الانتداب. وقد شكلت فرنسا وحدات نقالة للدرك بغية مواجهتها^{٣٦} بقيادة الملازم كوليه. وكما كان الحال في ظل الإمبراطورية العثمانية، تم اللجوء إلى السكان الشراكسة لتكوين هذه الوحدات. من ثم أصبح الشراكسة يشكلون نواة الدرك حتى بعض انضمام عناصر من الطوائف والمجموعات الأخرى. كما أن هجمات المجموعات المسلحة تسببت أيضًا في تأمين الحدود الشمالية بصفة خاصة. وتأتي انتفاضة الدروز كمرحلة ثانية في توسع القطاع الأمني في سوريا. فمن أجل محاربة المتمردين في جبل الدروز تم تعزيز الاستعداد العسكرية مع ٣٥٠٠٠ جندي من فرنسا ومستعمراتها بالإضافة إلى ٥٠٠٠ من عناصر القوات السورية الاحتياطية و ٤٥٠٠ من عناصر التعزيزات الأمنية المكملة^{٣٧}.

وكان هؤلاء ينتمون إلى قوة جديدة هي "أسطول الحرس المتنقل" والذي تم إنشاؤه على غرار الدرك المتنقل في المنطقة الحدودية الشمالية. وكان هذا الامتداد يصحب صعود جهاز مخابرات المشرق وزيادة عدد عناصره ولاسيما في منطقة جبل الدروز وفي منطقة دمشق وجبل لبنان. ووجد هذا الجهاز السكان الأكراد والشراكسة والبدو والعلويين والدروز

^{٣٦} كانت هناك أيضًا وحدات ثابتة للدرك منتشرة في المناطق الريفية. انظر جان دافيد مزراحي، مرجع سبق ذكره.

^{٣٧} انظر المرجع نفسه ص ٣٧٥.

الأدنى. أما فرنسا فقد فقدت نفوذها لصالح أطراف أخرى.

أ. بناء لبناني هش

- تعثر أجهزة أمن الدولة

لقد ضمنت الصداقة بين فرنسا وبين الأقلية المارونية اللبنانية مكاناً خاصاً لهذه الأقلية في إطار النظام السياسي الجديد والمبتكر الذي تم تشييده بناءً على الميثاق الوطني. ذلك الميثاق كان يوضح ويفصل تقسيم السلطات بين الطوائف الدينية اللبنانية ويرسي بذلك الترابط والتداخل بين الجهاز الأمني وبين الطابع الطائفي لهذا النظام. غير أن هذا التحالف لم يكف على المدى الطويل لتلبية الحاجات الأمنية للمنطقة ولا حتى للبنان نفسه وبالتالي كان ثمة حاجة إلى إعادة هيكلة أجهزة الأمن^{٣٧}.

لقد تركت فرنسا لكل من لبنان وسوريا إرثاً من وحدات تقوم على أساس طائفي. غير أن النظام اللبناني أن يكون محايداً بموجب المادة ٩٥ من الدستور. والواقع أن هذا الحياد الذي أريد للجيش لم يكن سوى دليل على ضعف هذه المؤسسة وعلى افتقار القطاع العسكري إلى المصداقية أمام المواطنين. إذ كان هذا الجيش يتردد في القيام بعمليات أمن داخلية على غرار ما حدث في الحرب الأهلية عام ١٩٥٨ أو الدفاع عن أراضي البلاد وعن سكانها كما تبين ذلك إبان العدوان الإسرائيلي في عام ١٩٦٨. والجيش على الرغم من تزايد عدد السكان ظل منقسماً إلى فصائل طائفية. "هناك في النهاية تقليد غير مفصح عنه يجعل من كل وظيفة ومن كل هيئة تنشأ داخل مؤسسة الدولة معقلاً لإحدى الطوائف أو إحدى المناطق"^{٣٨}.

- ظهور أطراف خارجية وغير حكومية

جانبا كانت الأقليات منتشرة في مناطق منشأها حيث كانت نسبتها تبلغ ٨٠% وحتى ٩٠% أحياناً من تعداد القوات (على غرار العلويين على الساحل والدروز في جبل الدروز والمسيحيين والأكراد بعض أنحاء الجزيرة والأشوريين الكلدانيين في بعض الأنحاء الأخرى من الجزيرة أيضاً). ومن جانب آخر كانت هذه الأقليات منتشرة في المراكز السياسية على غرار الشراكسة في منطقة دمشق. ومن ثم فإن السنة لم يكونوا ممثلين بما فيه الكفاية^{٣٦} كما كانوا محاطين بوحدات تسودها الأقليات.

بتعبير آخر فإن تجنيد السكان المحليين كان بداية لنظام محسوبية أسس لعملية طويلة ومعقدة لتوزيع السلطات ولعل نتيجة هذه العملية واضحة جلية اليوم.

٢. الأجهزة الأمنية وعملية إعادة توزيع السلطات بعد الاستقلال

مع مطلع القرن العشرين طرأ العديد من التغييرات الجذرية على الشرق الأدنى والأوسط بما في ذلك تغييرات سياسية كبيرة وقطعية ثقافية مع العهد المنصرم وكذلك تعديلات كبيرة في التحالفات المختلفة. وبعد الاستقلال تطور دور الجيش كما تطورت بنية الجهاز الأمني. وجاء عدد من الانقلابات المتتالية التي أدت إلى أزمات مؤسسية. وكان ثمة العديد من الجماعات المسلحة والمسلحة التي تمون من الخارج لتعقد المعطيات الجيوسياسية للمشرق. وقد شهدت المنطقة بأكملها التداخيات السلبية للنزاع العربي الإسرائيلي. ومن ثم فقد ازداد الشرق الأدنى عسكرياً على غرار الحياة السياسية اللبنانية والسورية حيث أصبح من الضروري تواجد أجهزة أمنية فعالة.

ولكن ما هي مكانة الأجهزة الأمنية في الحياة السياسية في لبنان وسوريا؟ بعد رحيل سلطة الانتداب الفرنسية كانت هناك تعديلات جوهرية ف البلدين. لكن إعادة توزيع السلطات قد تمت وفقاً لنموذجين مختلفين يكشفان الخصائص والفرق في العلاقات بين المدنيين والعسكريين وبين الجهاز الأمني في الشرق

^{٣٧} سنيين تداعيات هذا التداخل المعقد في الجزء التالي.

^{٣٨} أوبير دويون، "الجيش اللبناني الجديد: أداة للسلطة أم طرف سياسي؟"، مجلة Confluences Méditerranée، العدد ٢٩ ربيع ١٩٩٩، ص ٦٤.

^{٣٦} فيما عدا الكتيبة الثالثة التي كان هؤلاء يمثلون ٧٢% من تعداد قواتها ويتمركزون في كل من حمص وحماة.

بمساعدة سوريا حركة جديدة اسمها "حزب الله"^{٤١} في سهل البقاع. وقد نجحت في ذلك بفضل الفراغ السياسي الذي خلفه اختفاء القائد الشيعي اللبناني الإمام موسى الصدر في عام ١٩٧٨ في ليبيا. وبفضل العديد من الاستثمارات في جنوب البلاد وهي منطقة طالما تعرضت للتهميش أصبح الحزب مسؤولاً عن المستشفيات والمدارس وغيرها من الخدمات. وبالتالي فقد انعكس الدعم الشعبي له عن طريق صعود الحزب في الاستطلاعات ودخوله البرلمان وفي النهاية مشاركته في الحكومة. وبفضل الميليشيات أصبح حزب الله من أكثر القوى السياسية اللبنانية نشاطاً وإحداثاً للبلبله وزعزعةً للاستقرار في الوقت نفسه. فقد رفض حزب الله نزع سلاح ميليشياته رغم ما نص عليه اتفاق الطائف واحتفظ بقواته العسكرية في مواجهة إسرائيل. غير أن تحركات حزب الله فيما عدا حماية الحدود الجنوبية لم تسهم في الاستقرار السياسي للبلاد. بل إننا رأينا في عام ٢٠٠٦ أن الحرب التي نشبت إثر اختطاف اثنين من جنود الجيش الإسرائيلي قد تلتها سلسلة من الأزمات السياسية^{٤٢}. كما نظم العديد من المظاهرات عبر البلاد وأصبح من المعتاد إحكام حزب الله السيطرة على هذا الحي أو ذلك. وكانت الأزمة السياسية الأخيرة أزمة وزراء حزب الله الذين تركوا الحكومة. ورغم كون الحزب في المعارضة فهو قد نجح في إملاء شروطه على الأطراف السياسية والأمنية اللبنانية.

ب. الجهاز الأمني في قلب السياسة السورية

- الافتقار إلى الوحدة في الحياة السياسية السورية وتدخل الجيش في السياسة

عندما غادر آخر جندي فرنسي المشرق في عام ١٩٤٦ أعيد رسم المشهد الأمني السوري. في مرحلة أولى تميزت فترة ما بين عام ١٩٤٥ و ١٩٤٩ بأزمة النظام البرلماني إذ لم تتجح الأحزاب المختلفة في

لقد كان الوضع الجيوسياسي للبنان ملائماً لحدوث أزمات داخلية وخارجية أدت إلى ظهور أطراف غير حكومية وقوى خارجية ودخولها للعبة اللبنانية. فقد أصبح التنوع اللبنانية عنصراً للخلافات بسبب استمرارية الطائفية التي تفاقمت بفعل عوامل اقتصادية واجتماعية. كما أن المحسوبة زادت من مشاعر الانتماء العشائري مما أدى إلى المزيد من الانقسامات بين أبناء الوطن. ومن أجل الإعراب عن مواقف سياسية أو حاجات اجتماعية أصبحت الأقليات تستعين بدءاً من عقد العشرينات^{٣٩} إلى وسائل عسكرية وإلى مجموعات مسلحة وميليشيات. وبعد اتفاق الطائف حاولت الدولة أن تنزع سلاح الميليشيات التابعة للأحزاب السياسية وإعادة تأهيل أعضائها في الجيش الوطني. لكن هذه العملية لم تكمل سوى بنجاح نسبي وهي لم تكتمل إلى حد الآن^{٤٠}.

مع الاستقلال فتح باب جديد أمام التدخلات الأجنبية في شؤون لبنان ولاسيما تدخل سوريا التي حاولت السيطرة على لبنان وعلى نظامه الأمني وقد انتهى ذلك إلى نشر الجيش السوري على الأراضي اللبنانية خلال الحرب الأهلية كما أصبحت هذه الأراضي قاعدة استراتيجية للإيرانيين. فمن خلال دمشق بدأت إيران تدعم تأسيس حزب الله في عام ١٩٨٢. وبعدها بسنة واحدة صارت سوريا جسراً بين بيروت وطهران بعد انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وأراد كل من إيران وسوريا الاستفادة من هذا التحالف لتحقيق طموحاتهما في لبنان. وكان هدف إيران إنشاء جمهورية إسلامية لبنانية. وعلى الرغم من تصدر هذا الهدف لأولويات السياسة الخارجية الإيرانية منذ قيام الثورة إلا أنه لم يبدأ في التبلور سوى عام ١٩٨٢ عندما غير الخميني استراتيجيته بعد إخفاقه عدة مرات في استغلال مجموعات شيعية موجودة مسبقاً في لبنان. وكانت هذه الحركات الشيعية تدعي الاستقلال. وبالتالي أنشأت إيران

^{٣٩} لقد حاربت المجموعات المسلحة الشيعية الفرنسيين ودافعت عن الاتحاد مع مملكة الأمير فيصل، صيرينا مرفان، "جنوب لبنان: من الجماعات المسلحة إلى حرب العصابات: ١٩٢٠ - ٢٠٠٦"، في فرانك ميرميه و إليزابيت بيكار، لبنان حرب ٣٣ يوماً، دار نشر La Découverte، ٢٠٠٧، ص ١٠٤-١٠٥.

^{٤٠} لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع انظر أوبير دوبون، مرجع سبق ذكره.

^{٤١} قبل دعم إيران لتأسيس حزب الله، قامت بمساندة حزب أمل الشيعي ثم ساعدت في إنشاء حزب أمل الإسلامي، وأخيراً الجهاد الإسلامي.

^{٤٢} من بين هذه الأزمات تلك التي نتجت عن إنشاء المحكمة الخاصة بلبنان واتهام البعض لحزب الله بالتخطيط والمشاركة في اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري.

جميعاً بدعم العراق. وقد كان التقارب الاقتصادي والسياسي بين البلدين من أهم نتائج الثورة الإيرانية. فقد كافأت إيران سوريا على هذا الدعم من خلال تزويدها بالسلاح والنفط وغيرها من المميزات الاقتصادية. ولاشك في أن مواجهة إسرائيل كانت عاملاً للتقارب بين البلدين بالإضافة إلى المصالح المشتركة في لبنان. وكانت التبادلات والاستثمارات الإيرانية تخص قطاعات أكثر حساسية أحياناً منها المحركات النووية السورية التي قصفتها إسرائيل وكانت قد بنيت بمساعدة إيرانية. كل هذه التطورات توضح من جانب أن الجيش كان له رد فعل إزاء الهزيمة في عدة حروب ضد إسرائيل. وتعكس من جانب آخر التغيير في الخطاب السياسي الذي تحول من "القومية الاشتراكية المنتصرة"^{٤٦} نحو بارغماتية تقوم على الأقلية العلوية المقربة من النظام.

- تعزيز عنصر الأقليات في القيادة

لقد تكال الرهان العلوي بالنجاح. إذ أن هؤلاء الذين كانوا من بين الأفقر والأكثر حرماناً وتهميشاً في الماضي أصبحوا يتحكمون في الجهاز الأمني للدولة. وقد بدأت هذه العملية ببطء في ظل الانتداب الفرنسي وتسارعت وتيرتها بعد الانقلاب الذي قام به حافظ الأسد والذي أمن مكانته بين أبناء الطائفة العلوية وعزز الذراع المسلحة للنظام ولأجهزة الأمن. ويلخص ألان شويه أسباب إمساك العلويين بزمام السلطة بالطريقة التالية: "إن جهاز الدولة المكون من الجيش والشرطة والإدارة الضريبية والجمركية لطالما كان في أياد أجنبية وكان السوريون قد اعتادوا على ذلك. وبالتالي لم يكن ينظر إلى هذا الجهاز على أنه عنصر ذو قيمة أو عامل للصعود الاجتماعي أو كجهاز يخضع لمراقبة جادة من المجتمع المدني"^{٤٧}. بالفعل لم يكن الوجهاء السنة راضين عن أجهزة الأمن بينما أصبح الجيش يضمن صعود السلم الاجتماعي للشباب المنتمين إلى الأقليات. كذلك فإن التعلم في المدرسة العسكرية التي أنشأها الفرنسيون

التوصل إلى اتفاق حول عدد من قضايا السياسة الداخلية والخارجية ولاسيما الانخراط في المحور الهاشمي - أو المحور المصري السعودي. هذا الافتقار إلى الوحدة قد أدى إلى سلسلة من الانقلابات التي كرسست دخول الجيش في الحياة السياسية لهذا البلد. وتوالى الأنظمة الديكتاتورية العسكرية وازدادت الجيش نموًا شيئاً فشيئاً. وقد ازدادت أعداد الملتحقين به فكان ثمة ٦٠٠٠٠ جندي في عام ١٩٦٦ ثم بلغوا ١٣٧٠٠٠ في عام ١٩٧٥ و ٣٦٢٠٠٠ في عام ١٩٨٤^{٤٣}. ومن باب المقارنة، ففي خلال الفترة نفسها كانت أعداد الجنود في الجيش اللبناني تتطور على النحو التالي: ١٠٨٠٠ عام ١٩٦٦، ١٥٢٠٠ عام ١٩٧٥، ٢٠٥٠٠ عام ١٩٨٤. نلاحظ توجهاً مشابهاً فيما يتعلق بالمجموعات شبه العسكرية في سوريا: ٨٠٠٠ عام ١٩٦٦، ٩٥٠٠ عام ١٩٧٥ و ٣٨٥٠٠ عام ١٩٨٤^{٤٤}.

وقد تزامن توسع القطاع الأمني مع ظهور تحالفات جديدة. أولاً أثبت الاتحاد السوفيتي كونه طرفاً إقليمياً هاماً في عقد الأربعينات. ودخلت سوريا في نطاق النفوذ السوفيتي في عقد الخمسينات. وتعززت العلاقات الثنائية في عقدي الستينات والسبعينات، ثم تبلور التعاون بين البلدين من خلال إرسال ضباط وخبراء روس وكذلك من خلال بيع الأسلحة. واحتفظت روسي بقاعدة بحرية في طرطوس، كما أصبحت أول مزود بالأسلحة لسوريا. فبين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦ باعت روسيا لسوريا أسلحة بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار أمريكي. وقد بلغت هذا المبلغ ثلاثة أضعاف بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠^{٤٥}. بموازاة ذلك طورت سوريا تحالفها مع إيران. وخلال حرب الخليج تعززت العلاقات بين دمشق وطهران. وكانت سوريا البلد العربي الوحيد الذي دعم إيران علماً. ولعله استثناء ملحوظ. ففيما عدا عمان، توخت الجزائر وليبيا الحيادة، بينما قامت الأطراف الإقليمية

^{٤٣} مصدر هذه الأرقام: إليزابيث بيكار، "العسكر العرب في السياسة: من المؤامرة الثورية إلى الدولة السلطوية" ص ١٩٢، في جياكومو لوتشيانو، الدولة العربية، دار النشر روتليدج، لندن، ١٩٩٠.

^{٤٤} في لبنان لم يكن تطور هذه المجموعات بالحجم نفسه: ٢٥٠٠ عام ١٩٦٦ و ٥٠٠٠ في عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٤. انظر المرجع السابق.

^{٤٥} The Military Balance، (الميزان العسكري)، ٢٠١٢، الجدول ٤١، بيع الأسلحة إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من طرف المزودين، ٢٠٠٣ - ٢٠١٠ ص ٤٧٥.

^{٤٦} انظر المرجع السابق

^{٤٧} ألان شويه، "الفضاء القبلي العلوي في مواجهة السلطة. التفكك عن طريق السياسة"، ص ١.

المهمشة في الإمساك بزمام المؤسسات السياسية وفي الضغط على الأجهزة الأمنية اللبنانية والإسرائيلية. أما في الحالة السورية وعلى عكس ذلك تمامًا فإن الأجهزة الأمنية التي تتحكم فيها الأقلية هي التي تمسك بزمام الدولة وأجهزتها. وقد بدأ صعود العلويين خلال الانتداب الفرنسي. واليوم أصبحت هذه الطائفة أكثر تماسكًا من أي وقت مضى. فقد نجحت في التوغل إلى قيادة أجهزة الأمن لضمان بقاء النظام وصون مصالحه. كما استقطبت عائلات التجار وغيرها من الأقليات وأبقت على توخي الحذر. كما أقامت علاقات محسوبة ونسجت شبكات بين النخب المختلفة في البلاد. أي أنها استمدت النموذج السياسي الأمني من سلطة الانتداب الفرنسية. غير أن هذا النظام يبدو اليوم على المستوى الأخلاقي وكأنه عاجز عن مواكبة وتيرة الأحداث في سوريا. ويبقى السؤال مطروحًا حول الطريقة التي سيقوم النظام من خلالها بتكليف جهازه الأمني في مواجهة انعدام الاستقرار.

كان يوفر مستوى تعليميًا لم يكن لهم أن يجده في قراهم الأصلية. وكان حزب البعث يقترح أيديولوجيا تقوم على المساواة كبديل للهيمنة السنية. ومن أجل حماية النظام تم إنشاء وحدات خاصة بالإضافة إلى نظام متكامل للكثائب الدفاعية والقوات الخاصة وشبه العسكرية وأجهزة المخابرات. وعلى غرار الفرنسيين في فترة الانتداب قام النظام بتطوير وسائل عدة للتحكم في السكان وفي الأراضي. وتم تعديل هيكل القيادة ليرأسها ممثلين لمختلف القبائل العلوية. وعلاوة على ذلك دخل العلويون أيضًا في الإدارة وفي أجهزة الدولة المختلفة.

خاتمة

ختامًا يمكننا القول إن فرنسا استغلت نفوذها التاريخي لتبسط انتدابها على المشرق. ومن أجل التحكم في أراضيه وفي سكانه لجأت إلى المقولة السياسية المعروفة بـ"فرق تسد". وقد كرست عددًا من الأجهزة الأمنية المنظمة على غرار الوحدات الفرنسية والاستعمارية من أجل استعمالها فيما بعد في مواجهة توغلات الجماعات المسلحة ولقمع انتفاضات السكان المحليين. ومن أجل مقاومة المعارضة السنية شجعت فرنسا صعود السكان المنتمين إلى الأقليات من الطبقات الاجتماعية الأكثر فقرًا. وأرست سلطة الانتداب بذلك أسس الجهاز الأمني الحالي. وبعد رحيل القوات الفرنسية، أعادت دولتا لبنان وسوريا توزيع السلطة بين المؤسسات المختلفة التي كانت سلطة الانتداب قد أنشأتها. وفي لبنان حيث ازداد تعثر النظام الأمني أصبح استقرار البلاد وأمنها يقوم على أطراف غير حكوميين وأجانب أحيانًا. أما سوريا فقد فضلت إدخال الجيش في السياسة وأصبح القطاعان يقعان تحت سلطة أقلية واحدة هي الأقلية العلوية.

خلاصة القول أن دور فرنسا في هيكلة الأجهزة الأمنية في المشرق قد ساهم في استمرارية الطائفية من خلال تفضيل بعض الأقليات على غيرها في الإدارة الحكومية وفي الأجهزة الأمنية. غير أن كلاً من النموذجين اللبناني والسوري قد احتفظ بخصائصه. ففي لبنان لم تنخرط الأجهزة الأمنية في الحياة السياسية وذلك بسبب ضعفها وما ورثته عن الحرب الأهلية. رغم ذلك نجحت الأقلية الشيعية